*Al-Qasemi Journal of Islamic Studies*, **volume 8, issue 1 (2023), 131-166**

# حُرمة فلسطين كوقف إسلامي ذي أبعاد عصريّة

سومة فوزي عبد الهادي[1]

# The Sanctity of the Land of Palestine as an Islamic Endowment with Contemporary Dimensions

**Soma Fawzi Abdul-Hadi**

**Abstract**:

The study aimed to highlight the sanctity of the land of Palestine as an Islamic endowment with contemporary dimensions, especially in light of the conflicting opinions of the jurists on the one hand، or researchers and specialists on the other hand، about the sanctity of the land of Palestine and its consideration as a pure endowment land. The study highlighted that there are many allegations about Israeli practices against Islamic endowments in Palestine through the demolition and confiscation operations that it exercises against these endowments، where some parties and entities make several allegations in this regard.

The study answered the question: Is all the land of Palestine considered an endowment? This is what this study concluded. contrary to those who say that the land of Palestine is not all endowment, which this study refuted. The study used the historical method to clarify and track the claims in the endowment of Palestine and its historical and religious status throughout the ages. It also used the inductive and analytical method to extrapolate the multiple jurisprudential texts related to the subject of Islamic endowment. especially Palestine as an Islamic endowment.

Keywords: Palestine. Islamic endowment. Islamic conquest. jurisprudence. Islam.

[1] قسم الدراسات الإسلامية – أكاديمية القاسمي.

## الملخّص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حرمة أرض فلسطين كوقف إسلامي ذي أبعاد عصرية، خاصة في ظل تضارب الآراء من قبل الفقهاء من ناحية أو الباحثين والمختصين من ناحية أخرى حول حرمة أرض فلسطين واعتبارها أرض وقف خالصة، حيث أبرزت الدراسة أنّ هناك العديد من الادعاءات حول الممارسات الإسرائيلية بحق الأوقاف الإسلامية في فلسطين وذلك من خلال عمليات الهدم والمصادرة التي تمارسها بحق هذه الأوقاف، حيث تقوم بعض الأطراف والجهات بإطلاق عدة ادعاءات بهذا الخصوص.

وقد أجابت الدراسة على السؤال: هل كل أرض فلسطين تعتبر وقفًا؟ وهذا ما خلصت إليه هذه الدراسة بعكس الذين يقولون إنّ أرض فلسطين ليست كلها وقف، وهو ما فندته هذه الدراسة. وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في توضيح وتتبع الادعاءات في وقفية فلسطين ومكانتها التاريخية والدينية عبر العصور. كما استخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي في استقراء النصوص الفقهية المتعددة والمتعلقة بموضوع الوقف الإسلامي وخاصة فلسطين كوقف إسلامي.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج منها: إنَّ أراضي فلسطين قد أصبحت بالفتح الإسلامي دار إسلام، إما صلحًا وإما عنوة، والسواد الأعظم من أراضيها كان عنوة. وبناءً على ذلك، فإنّ حكمها حكم السواد، إذ وقَفها عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند الفتح على سائر المسلمين من مهاجرين وأنصار ومن يأتي بعدهم إلى قيام الساعة، وضرب عليها الخراج، أي أنّ كل مسلم على وجه الأرض اليوم وكل مسلم سيولد إلى قيام الساعة له نصيب من هذه الأرض فرقبتها ملك للمسلمين جميعًا.


**كلمات مفتاحية:** فلسطين، الوقف الإسلامي، الفتح الإسلامي، الفقه، الإسلام.

**المقدمة**

لعبت الأوقاف بتسمياتها المختلفة دورًا مهمًا في خدمة التنمية البشرية، حيث كان للوقف الإسلامي دور ضخم ومؤثر في المساهمة في بناء الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة للأمة منذ فجر الإسلام، حيث تجلت هذه الخدمات بالتعليم والتدريب المهني للأيتام والمعوزين، وملاجئ دور الأيتام والمشردين، ودور الضيافة لأبناء السبيل والرحالة، والمعاهد والمستشفيات والرعاية الصحية والمدارس ودور العبادة وغيرها الكثير، حتى بلغ بالدول المختلفة اليوم من اعتماد هذه السياسة في بلدانهم على الرغم من أنّهم أصحاب ديانات أخرى سواء مسيحية أو يهودية أو غيرها (مركز الإنتاج الإعلامي، 1429هـ: 3).

وعند الخوض في أرض فلسطين والتي هي جزء من بلاد الشام نجد أنّ الكثير من أراضيها قد بيعت إلى اليهود في العصر الحديث، إضافة إلى وجود الكثير من الأراضي الخاصة التي هي ملك لأصحابها والذين اشتروها بأموالهم الخاصة، إضافة لوجود الكثير من أراضي المشاع التي لا تعتبر وقفًا وليست مملوكة لأحد، لكنّها ملك دولة الخلافة، الأمر الذي يشكل اختلافًا بين الباحثين في هذا الشأن والذين اعتبروا أنّ فلسطين ليست كلها أرض وقف إسلامي (الرويضي، 2012: 37 وما بعدها).

بناءً على ما سبق، سوف يتم التطرق في الدراسة إلى تحليل وتفكيك آراء وادعاء بعض الفقهاء في اعتبار فلسطين أرضًا وقفية بناء على فتحها كمنطقة خراجية، وادعاء بعض الحركات الإسلامية عن ذلك اليوم، أو أنّ هذه الأمور قد اختلفت مع تطور الأوضاع في العالم الحديث، وأنّها أصبحت بالتالي منطقة غير وقفية.

تكمن مشكلة الدراسة في أهمية نظام الوقف في المجتمعات الإسلامية بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، حيث تتبنى بعض الجماعات والحركات الإسلامية في فلسطين وخارجها، مقولة أنّ فلسطين بأكملها وقف إسلامي خالص، لا يجوز التفريط به، أو بيعه، أو هبته، أو التصرف به بأي حال من الأحوال. كما تتمثل هذه المشكلة في الاختلاف الذي حصل بين الفقهاء في مدى وقفية أرض فلسطين في ظل العصور المتعاقبة والمطالبة بإلغاء

هذا النظام الإسلامي، وفي ظل الممارسات الإسرائيلية الممنهجة للاعتداء على عشرات الأوقاف في فلسطين كالمساجد والكنائس والمعابد والأوقاف الاجتماعية كالمدارس، والمراكز الصحية، والأسواق الاقتصادية، وغيرها. وبالتالي فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه، هل أملاك الوقف في فلسطين هي أملاك مقدسة لا يجب تغييرها؟ أم أنّ هذا الادعاء من بعض الجهات مجرد أداة مصممة لمنع إسرائيل من الاستمرار في الاستيلاء على ممتلكات الوقف وخاصة المقابر والمساجد ومقابر الشهداء المسلمين التي تم تهجير أهلها والتخلي عنها عام 1948؟ يبرز السؤال الرئيس لهذه الدراسة في: **ما هي الدوافع التي دفعت الحركات الإسلامية والعلماء والفقهاء إلى الادعاء بأنّ كل فلسطين أرض وقف إسلامي، وما هي الحجج الشرعية والسياسية لذلك؟** وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية، منها: ما هي الروايات الإسرائيلية والفلسطينية حول أحقيتها بأرض فلسطين؟ وما أهمية فلسطين ومكانتها، ومفهوم الوقف وحقيقته؟ وما هي المسائل الفقهية المتعلقة بوقفية أراضي فلسطين؟ وما هو الدور الاقتصادي والاجتماعي والديني لأرض فلسطين كأرض وقف إسلامي؟

اعتمد البحث على منهجين: **المنهج التاريخي** والذي يمكنه أن يساعد الباحث في إبراز الجذور التاريخية وتتبع ادعاء وقفية فلسطين، ومكانتها التاريخية والدينية منذ الفتح الإسلامي لها في عهد عمر بن الخطاب، وحتى اليوم، ثم **المنهج الاستقرائي التحليلي** والذي من خلاله سيتم استقراء النصوص الفقهية الشرعية المتعلقة بموضوع الوقف الإسلامي وخاصة فلسطين كوقف إسلامي، والبحث كذلك في الكتب المتعلقة بآراء الفقهاء في وقفية أرض فلسطين وما استنبطوه في كتاباتهم عنها، ومن ثم تحليل تأثيرها على مختلف نواحي الحياة.

**الروايات الإسرائيلية والفلسطينية حول أحقيتها بأرض فلسطين والصراع على أراضيها**

لقد كثرت الروايات سواء من الجانب اليهودي أو الفلسطيني على حد سواء في أحقيتهم بأرض فلسطين، حيث أنّ السبب وراء تلك الادعاءات تكمن في أنّ كل طرف من الطرفين يرغب في إثبات أحقيته بأرض فلسطين، مما أدى إلى تفاقم الخلاف بينهما.

**الروايات الإسرائيلية بأحقيتها في أرض فلسطين:**

يحاجج الإسرائيليون في ملكيتهم لفلسطين بأنّ لهم حقًّا تاريخيًّا فيها، مدعين ذلك من خلال أنّه لهم فيها فيما مضى دولة متطورة، بلغت أوج قوتها وازدهارها في عهد مملكتي إسرائيل ويهودا اللتين ورثتا مملكة (النبي/الملك) سليمان، كما يؤكد الإسرائيليون أيضًا بأنّ حقهم فيها يستند على أنّ أجدادهم قد سكنوها فترة من الزمن بدءً من عهد إبراهيم، الذي اعتبره اللاهوتيّون وأغلب المؤرخين الجد الأول للشعب اليهودي، وكذا إسحاق ويعقوب عليهما السلام حتى عام 135م عندما شتتهم الرومان في تمردهم الأول ضدهم (العايدي، 2021: 6).

هناك بعض الحجج التي يحاجج بها الإسرائيليون حول أحقيتهم في أرض فلسطين، ومنها (روحي، 9 ماي 1441هـ: موقع إلكتروني):

1. الادعاء التاريخي: حيث يورد الإسرائيليون بأنّهم كانوا يقطنون في فلسطين في فترة زمنية محددة وأقاموا دولتهم هناك. ويستندون بذلك إلى نصوص التوراة التي جاء فيها أنّ جذورهم في فلسطين تعود إلى حقبة ما قبل سيطرة الرومان على هذه الأرض حيث طُردوا منها. لذا فإنّه من حق اليهود الآن العودة إلى أراضيهم التي شُرّدوا منها-كما يقولون-.
2. الادعاء الديني: والذي يستند من خلاله الإسرائيليون كذلك إلى نصوص التوراة والتي فيها أنّ جذورهم في فلسطين تعود إلى مجيء سيدنا إبراهيم عليه السلام لأرض فلسطين، ووعد الرب له بأن تكون الأرض خالصة له ولبنيه من بعده.
3. الادعاء السياسي: فالإسرائيليون يزعمون بأنّه وفقًا لوعد بلفور (سان ريمو)، حولت بريطانيا أرض فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين لليهود لإقامة دولتهم هناك.

وقد دأب قادة إسرائيل السياسيون والدينيون على التأكيد بأنّ أرض فلسطين هي أرض إسرائيل التاريخية، أرض آبائهم وأجدادهم، وأنّ هذه الأرض هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وهي ليست لشعب من الشعوب سواهم، لذا فهم أصحابها الشرعيون، وأنّ العرب الفلسطينيّين أغراب عنها. وعليه فإنّ دولة إسرائيل قامت على مجموعة من الروايات الدينية والتاريخية، حيث تبدأ الرواية بالآية رقم 18 من الإصحاح 15 من سفر التكوين والتي نصها:

"في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقًا قائلًا: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات". وعلى ذلك، بدأ قادة اليهود بجمع يهود العالم في هذه الأرض بناءً على تلك الروايات وأخذوا يؤكدون أنّ لهم حقًّا تاريخيًّا في أرض فلسطين، وأنّ فكرة الحق التاريخي لهم في فلسطين من أهمّ الحجج التي تقوم عليها الحركة الصهيونية (عايش، 2-3 ديسمبر 2016: 11).

ترمي إسرائيل من وراء هذه الأسانيد أو الحجج للتأسيس لمفهوم التقادم المكسب للإقليم كوسيلة من وسائل اكتساب السيادة، حيث يشير محمد طلعت الغنيمي إلى أنّ: "الحق التاريخي هو الحق الذي اكتسب نتيجة تقادم العهد بممارسته واستعماله، مما يعني أنّه يوازي التقادم المكسب في القانون الدولي". ومن هذا المنطلق فإنّ إسرائيل تعتبر أنّ الأراضي التي احتلتها عام 1948م أو عام 1967م هي أراض محررة وليست محتلة، وأنّ تهويدها هو بمثابة تمسك بأرض الأجداد، حيث ارتكز الحق التاريخي الذي بنى عليه اليهود ادعاءهم وأحقيتهم بفلسطين على السند الديني بشكل كبير وواضح (العابدي، وبنادي، 2021: 445-454).

أما في الوقت الحالي، فإنّ العديد من القيادات الإسرائيلية تشير بشكل صريح إلى أحقية اليهود في أرض فلسطين، فقد أكد رئيس الوزراء الراحل "أرئيل شارون" إلى جغرافية أرض إسرائيل، وطالب العالم بالاعتراف بأحقية إسرائيل في أرض فلسطين، كما قال أيضًا: "لم يخلق في الكيان الإسرائيلي من يتنازل عن شبر من أرض إسرائيل..، فإسرائيل من البحر إلى النهر لن تكون إلا دولة يهودية نقية". أما رئيس الوزراء الأسبق "إيهود أولمرت" فأشار في جلسة خاصة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست إلى أنّ نقطة الانطلاق للمفاوضات مع الفلسطينيين ستكون هي الاعتراف بأنّ إسرائيل هي دولة لليهود". أما "إيهود باراك" فقد أشار إلى أنّ عرقلة المفاوضات مع الفلسطينيين تأتي من عدم اعترافهم بأحقية إسرائيل في فلسطين (سلامة، 2015: 64-65).

تدّعي إسرائيل منذ سنوات طويلة أحقيتها بأرض فلسطين باعتبارها الديني والتاريخي، حيث تتمسك القيادات والزعامات الإسرائيلية بهذه الرواية والتي تزايدت في الآونة الأخيرة نتيجة احتدام الصراع مع الفلسطينيين.

**الروايات الفلسطينية حول أحقيتها بأرض فلسطين:**

يشير العديد من الباحثين الفلسطينيين والأجانب أيضًا بأنّ وعد الله لليهود بأحقيتهم في فلسطين ارتبط بشرط الولاء لله والمحافظة على عهوده ومواثيقه، وبما أنّهم نقضوا هذا العهد والميثاق مع الله –كما يقولون-، فقد تبرأ الله منهم وغضب عليهم، وذلك بنسخه لوعده لهم بحسب ما ورد في الإصحاح الأول من سفر هوشع: "لا أعود أرحم بني إسرائيل، بل أذهب بهم ذهابًا، فإنّكم لستم بشعبي ولا أنا منكم" (هوشع: 01 فقرة: 06 و09)، وهو ما جعل أنبياء العهد القديم يفسرون سقوط القدس عام 586 ق.م وسبي اليهود بأنّه إلغاء للوعد الذي قطعه الله لهم (العايدي، 2021:11).

كما يذكر المؤرخون أنّ فترة حكم الكنعانيين لفلسطين استمرت من سنة 3000 ق. م-997 ق.م، ففي أوائل القرن الثالث عشر وأوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد قدمت إلى هذه الأرض قبائل آرية غير سامية تعرف بقبائل (فلستين)، وذلك من جزيرة قريطش التي تعرف اليوم بجزيرة (كريت). نزلت هذه القبائل بساحل البحر المتوسط بين يافا وغزة، واختلطت القبائل الفلستينية بالقبائل الكنعانية عبر صلات تجارية واجتماعية من مصاهرة وزواج، وسرعان ما امتزجوا بهم، وأخذوا عاداتهم، وتحدثوا لغتهم، واستفادوا من ثقافتهم، وبمرور الزمن تكوّن في هذه الأرض مزيج من السكان غلب عليه الدم العربي واللغة العربية السامية من جانب، وغلب عليه الاسم الوافد من جزيرة (كريت) من جانب آخر، فأصبحت البلاد تعرف بفلسطين، ويعرف السكان بالعرب بالفلسطينيين. وأمّا العبرانيون أصل اليهود: فإنّ المصادر التاريخية والمصادر اليهودية وخاصة التوراة تذكر أنّ إبراهيم عليه السلام وأسرته قد رحلوا من بلادهم أو الكلدانيين -ببلاد العراق- إلى أرض كنعان، التي عرفت فيما بعد بأرض فلسطين، وقد اختلفت المصادر التاريخية في تحديد زمن قدومهم أرض فلسطين، ولعلّ أرجحها: منتصف القرن التاسع عشر قبل الميلاد، أي حوالي سنة 1850 ق.م (عايش، 2-3 ديسمبر 2016: 15).

إضافة لذلك، أشارت دعاء الشريف في كتابها "التوراة تثبت أنّ فلسطين أرض عربية" إلى أنّ اليهود لا يخجلون مطلقًا حتى في مخالفة نصوصهم وآياتهم المقدسة التي تثبت بكل وضوح أنّ فلسطين منذ فجر التاريخ كانت ولا تزال أرضًا عربية المنشأ، وأنّه عندما دخلها اليهود للمرة الأولى مع يوشع بن نون كانوا يعرفون أنّ هذه الأرض يعيش فيها شعب عربي قوي يسكن في مدن محصنة. كما أنّ اليهود لا ينكرون عروبة فلسطين فحسب، بل يدعون أنّ هذه الأرض لم يكن بها شعب في الأساس، وأنّ الفلسطينيين ببساطة اسم تم اختراعه فيما بعد، فها هي غولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية الراحلة تقول: "ليس هناك فلسطينيون، فليس الأمر كما يتصور، كأنّما كان في فلسطين فلسطينيون، يعتبرون أنفسهم شعبًا فلسطينيًّا وكأنّنا جئنا لنطردهم ونأخذ بلدهم، إنّهم لم يوجدوا أصلًا". وتساءلت الباحثة الشريف: إذا كان الشعب الفلسطيني لم يوجد أصلًا فمن الذي كان يعيش على هذه الأرض قبل وصول إسرائيل إليها؟ وهنا لن تجد إجابة محددة، فتاريخ فلسطين عند الإسرائيليين بدأ بهم وكأنّها كانت قبل دخولهم لها قارة موحشة اكتشفتها الحركة الصهيونية قبل عام 1948م (الشريف، ج1، 2016: 18-19).

يتزايد الادعاء الفلسطيني بأحقيته في أرض فلسطين كأرض إسلامية وكذلك عربية قبل مجيء الإسلام، الأمر الذي يبعد الشبهة اليهودية على أحقيتهم بها.

**أهمية فلسطين ومكانتها، مفهوم الوقف وحقيقته**

سوف نتعرض فيما يلي لأهمية فلسطين من الناحية التاريخية خاصة وأنّها كانت منذ قديم الأزل تتمتع بأهمية بارزة جعلتها مطمعًا للغزاة، كما سنتطرق إلى الروايات الفلسطينية والإسرائيلية حول أحقيتها بها.

**أهمية أرض فلسطين ومكانتها التاريخية:**

عاش الإنسان بفلسطين منذ عصور قديمة، كما دلت على ذلك الحفريات الأثرية لعلماء الآثار، كما شهدت أرض فلسطين مراحل التطور الإنساني الأولى في التحول من حرفة الرعي

إلى حرفة الزراعة، وقد كانت أول مدينة تم تشييدها في التاريخ هي مدينة أريحا الفلسطينية، وذلك نحو 8000 ق.م (صالح، 2002: 11).

وفقًا للكتاب المقدس: جاء إبراهيم عليه السلام نحو 1900 ق.م ونشر رسالة التوحيد بها، وعاصر حاكمها ملكي صادق وكان صديقًا ومقربًا منه، وتوفي في الخليل ودفن فيها، ثم جاء ابنه يعقوب (إسرائيل) بعده واستقر في فلسطين، ثم جاء داوود نحو 1040 ق.م، ومن بعده ابنه سليمان نحو 963-923 ق.م، حيث ازدهرت فلسطين وشهدت حركة عمرانية وتجارية واسعة، قبل أن تتفكك وتنقسم إلى شطرين بعد وفاة سليمان عليه السلام، فنشأت مملكة إسرائيل، ومملكة يهوذا التي اعتراها الضعف وسقطت تحت النفوذ الخارجي (صالح، 2002: 11).

ثمّ جاء الحكم الفارسي بعد ذلك، وسمح ملك الفرس لبني إسرائيل اليهود بالعودة إلى فلسطين، فعادت قلة منهم وخضعت فلسطين للحكم الفارسي من 539- 332 ق.م (الزغيبي، 1417هـ: 24)، ثم تلاه السيطرة الهللينية الإغريقية على فلسطين من 332- 63 ق.م، وقد تمكن الرومان بعد ذلك من السيطرة على فلسطين سنة 63 ق.م، وأخضعوها لحكمهم المباشر من سنة 6م، ثم جاء البيزنطيون وبرز اسم فلسطين في عهدهم وكان يطلق على الساحل الغربي لكنعان، ثم جاءت الفتوحات الإسلامية لتنهي حقبة من الحكم البيزنطي لفلسطين، ولتصبح فلسطين تحت حكم الدولة الإسلامية (الجابري، 2000: 187)، وقد اهتمت الدولة الإسلامية بفلسطين، حيث أنفذ النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ابنه بالتبني زيد بن حارثة إلى الشام، وقد وصل مؤتة، واصطدم بمقاومة القبائل العربية واستشهد زيد، وجعفر بن أبي طالب، ثم أرسل النبي عمرو بن العاص إلى ذات السلاسل، كما قاد النبي بنفسه غزوة تبوك سنة 9ه، وجاءته القبائل وصالحهم على الجزية، ثم جاء خلفاؤه وأرسلوا الجيوش إلى فلسطين من خلال معركة أجنادين (شوفاني، 1996: 158 وما بعدها)، ثم اليرموك بقيادة خالد ابن الوليد، وبأوامر من أبي بكر الصديق، والتحم بها الجيشان وانتصر خالد على هرقل ملك الروم (البيزنطيّين) في هذه المعركة (الواقدي، ج1، 1935: 9-10).

وقد نعمت فلسطين في العهد الأموي بالرخاء والازدهار، فأقيمت بها العمارات الجميلة والفخمة، وقد بنى عبد الملك قبة الصخرة المشرفة في القدس سنة 691م، وجاء ابنه الوليد وبنى المسجد الأقصى بجوار قبة الصخرة، ثم جاء سليمان بن عبد الملك وبنى مدينة الرملة ونقل عاصمته إليها، وفي نواحي فلسطين أقام الأمويّون المشاتي والقصور للاستراحة والاستجمام والصيد، وجاء هشام بن عبد الملك وبنى قصر هشام في أريحا، وتميزت هذه المباني بفنّها الجميل المعماري الذي تميز بالمزج بين التراث البيزنطي والعربي الشرقي (شوفاني، 1996: 174-175).

ثم جاء العباسيون وارتبطوا بفلسطين، وعرفوا أهلها وبقاعها قبل تسلمهم السلطة، فقد كان يسافر جدُّهم هاشم بن عبد مناف لهذه البلاد ومات ودفن بها، كما استشهد الفضل بن العباس بن عبد المطلب في فلسطين بطاعون عمواس ودفن بها، وعندما آلت الخلافة للعباسيين عيّنوا صالح بن علي العباسي واليًا على فلسطين، وهو القائد الذي أخضع فلسطين للخلافة العباسية لسنوات طويلة (الكرد، 2007: 23). ثم عانت الدولة العباسية من الضعف أواخر عهدها، مما جعلها للطولونيّين والإخشيديّين فحكموها (صالح، 2002: 14).

احتل الصليبيون فلسطين وسيطروا على مدينة القدس 493ه/1099م، وحسب المصادر التاريخية العربية فقد قتلوا في القدس وحدها أكثر من 70000 شخص، ولم ينجُ من المدينة سوى 300 شخص فقط وهم الحاكم الفاطمي لمدينة القدس وحراسه، بعدما دفع مبلغًا كبيرًا من المال (الدباغ، ج9، 1975: 166). ثم تلاهم القائد صلاح الدين الأيوبي والذي حرر فلسطين والقدس من أيدي الصليبيين، ثم جاء المماليك وبدأوا يثبّتون أركان دولتهم (شوفاني، 1996: 125-126)، وبعد أن ساءت الأحوال العثمانية المملوكية، قرر السلطان سليم الأول دخول سوريا ومواجهة المماليك في مرج دابق 1516م، وانتصر عليهم، وسار إلى مصر مارًا بفلسطين ثم سيناء، وواجه المماليك مرةً أخرى في مصر في معركة الريدانية سنة 1517م، وانتصر عليهم، ثم خضعت بعدها فلسطين لما يقرب من أربعمائة سنة للحكم

العثماني، قبل أن يدخل الإنجليز الحرب العالمية الأولى 1914-1918م، حيث انتصروا على الأتراك (جبارة، 1998: 21).

ظلت فلسطين تتمتع بالاستقرار خاصة في القرن الثامن عشر، ونما الاقتصاد الفلسطيني وتميز بالاكتفاء الذاتي، واتسعت المساحات الزراعية بشكل بارز، قبل أن يعود الضعف من جديد خلال القرن الثامن عشر، حيث زادت الحركات الانفصالية من جديد، فقام في هذه الفترة ظاهر العمر الزيداني بحركة انفصالية دامت أكثر من ثلاثة عقود من الزمن 1742م (جبارة، 1998: 29)، قبل أن يرسل إليه السلطان العثماني قوات عسكرية بحرية وبرية لمحاربته، وقد استطاعت هذه القوات هزيمة ظاهر العمر وقتله قرب عكا (زعيتر، 1986: 33).

كما وقعت فلسطين تحت حكم محمد علي باشا حاكم مصر، لمدة 9 سنوات، حيث تنكر السلطان العثماني له بمنحه جزيرة كريت، مما جعله يفكر في الانتقام من الدولة العثمانية، حيث أرسل ابنه إبراهيم الذي زحف بجيشه وسيطر على فلسطين دون مقاومة باستثناء عكا التي صمدت لمدةٍ طويلة قبل أن يدخلها إبراهيم باشا، مما اضطر السلطان العثماني لطلب النجدة من روسيا والتي وقّع قيصرها معاهدة مع السلطان العثماني لحمايته مقابل شروط من ضمنها الحصول على مضيق البوسفور والدردنيل وإعطاء روسيا حرية حماية المسيحيين في القدس (لوتسكي، 1985:128). وفي العام 1882م قامت إنجلترا باحتلال مصر بسبب رغبتها بتأمين طريق تجارتها إلى الهند، وكان للاحتلال الإنجليزي لمصر أثره على فلسطين، وتوصل الفرنسيّون والإنجليز إلى حل بأن تغمض بريطانيا عينها عن أعمال فرنسا في مراكش، مقابل أن تغمض فرنسا عينها عن أعمال بريطانيا في مصر وفلسطين (العقاد، 1993: 203-222-223).

مع منتصف القرن التاسع عشر بدأ اليهود بالتوافد على فلسطين وأنشأوا أول مستعمرة لهم في أراضي قرية ملبس العربية قرب يافا، وهي مستعمرة "بتاح تكفا"، أي مفتاح الأمل (جبارة، 1998:62)، ما جعل التكوين الفكري للاستيطان اليهودي يبدأ تدريجيًا في التحول إلى الشكل التنظيمي للهجرات الفعلية لفلسطين (كيالي، 1966: 11)، حيث يرى التاريخ

الصهيوني أنّ سنة 1882م هي بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين (مصالحة، 1992: 8). وقد ضغطت بريطانيا على الدولة العثمانية بصورة لم يسبق لها مثيل، كي تعمل على اقتناص الآلاف من الدونمات في فلسطين لإعطائها لليهود للاستيطان فيها، كما نجحت بريطانيا أيضًا في تغيير بعض القوانين العثمانية لتتيح المجال أمام المؤسسات الصهيونية لشراء الأراضي وتمليكها لليهود (البديري، 1998: 37-38). وفي العام 1917م، أي قبل احتلال بريطانيا لفلسطين، أصدر "آرثر بلور" وزير خارجية بريطانيا ما عرف بـ "وعد بلفور" وذلك على شكل رسالة إلى اللورد اليهودي "روتشيلد"، وكانت الرسالة تعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (الدجاني، 1999: 24-25).

نتيجة للثورات والمقاومة الفلسطينية العنيفة ضد اليهود وبريطانيا على حد سواء، وبسبب إصدار بريطانيا الكتاب الأبيض 1930م، والكتاب الأبيض الثالث 1939م وما تلاه من لجان دولية منحازة إلى اليهود كوسائل تسكين للغضب العربي، خاصة ثورة 1936م والتي تعتبر من أهم الثورات في تاريخ الحركة الوطنية، وذلك بعد الهجرات اليهودية المتزايدة إلى فلسطين، أدركت بريطانيا أنّه قد آن الأوان لتسليح العصابات الصهيونية للوقوف في وجه الثورات العربية من ناحية، ولتحضيرها للاعتماد على نفسها من ناحيةٍ أخرى (زعيتر، 1986: 91).

وفي 19 تشرين الثاني من عام 1947م قامت بريطانيا بإصدار مشروع تقسيم فلسطين، ومع حلول الرابع عشر من أيار عام 1948م انتهى الانتداب البريطاني بمغادرة المندوب السامي أرض فلسطين، وفي نفس اليوم أعلن عن قيام "دولة إسرائيل"، وبهذا أصبحت إسرائيل حقيقة، وانتهت الحرب بين العرب وإسرائيل بتوقيع أربع اتفاقيات هدنة، مع الأردن ومصر وسوريا ولبنان في عام 1949م (أبو جعفر، 2008: 23-24).

وبالتالي، فإنّ المصادر التاريخية تشير إلى أهمية فلسطين للعديد من الممالك والدول، سواء الاستعمارية أو الدخيلة والتي استوطنت هذه المنطقة لقرون عديدة.

**فلسطين ومكانتها الدينية:** لأرض فلسطين مكانة عظيمة في قلب كل مسلم، ولا أنفي كونها صاحبة مكانة عظيمة عند النصارى واليهود، فهي أرض مقدسة ومباركة، وفيها المسجد

الأقصى أول قبلة للمسلمين، وثاني مسجد بني لله على الأرض، وثالث المساجد مكانة في الإسلام، وهي أرض الإسراء (صالح، 2020: 14). كما ساهمت مكانة فلسطين الدينية في العقيدة الإسلامية والتأثير الحضاري لمدنها المقدسة كالقدس والخليل في صبغ العمارة في فلسطين بصبغةٍ خاصة، فالملاحظ أنّ عمارة القدس والخليل تختلف بشكلٍ كامل عن عمارة القاهرة ودمشق وحلب، وعن عمارة نابلس وغزة أيضًا، فوجود الأماكن الدينية في القدس كالحرم القدسي الشريف، وفي الخليل كالحرم الإبراهيمي، قد أثر في تطور عمارة هاتين المدينتين (وزارة الثقافة الفلسطينية، 2007: 59).

وهكذا، فإنّ أرض فلسطين تتمتع بمكانة خاصة للديانات السماوية الثلاث، وخصوصًا الديانة الإسلامية، حيث اكتسبت فلسطين هذه المكانة من خلال احتوائها على العديد من المزايا، ومنها وجود المسجد الأقصى المبارك بها، حيث تعادل الصلاة فيه 500 صلاة عمّن سواه من المساجد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي "ص" قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى" (العسقلاني، 1986: 76). كما تتجاوز قدسية فلسطين الكثير من المناطق المقدسة لأسباب أخرى، نذكر منها (العسولي، 2018: 4):

1. هناك العديد من قبور الأنبياء مثل قبر إبراهيم وهو في الخليل، وقبور إسحاق ويوسف ويعقوب وهارون وموسى، لكن لا تشد الرحال إلى القبور.
2. زار العديد من الصحابة فلسطين وخاصة مدينة القدس، منهم: عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، وصفية بنت حيي، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن عمر، وخالد بن الوليد، وأبو ذر الغفاري، وأبو الدرداء، وسلمان الفارسي، وعمرو بن العاص، وسعيد بن زيد، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم.
3. أنّ أرض فلسطين وقدسيتها تختلف عن الكثير من المدن الأخرى، ففيها ولد العديد من الأنبياء وماتوا فيها، وزارها العشرات من الصحابة وأقام بعضهم فيها.

وعليه، فإنّ الأهمية الدينية لفلسطين تغلب على العديد من المزايا والسمات الأخرى، والتي دفعت الكثير من الدول لاستيطانها بدوافع دينية نظرًا لاحتوائها على الكثير من مقدسات الأماكن الدينية للديانات الثلاث.

**مفهوم الوقف وحقيقته وحجمه في فلسطين**

سوف نستعرض حقيقة الوقف، ثم نتطرّق إلى حجم الوقف ومشروعيته، وأيضًا الحديث عن واقع الأوقاف في فلسطين خاصةً وأنّها تحتوي على آلاف الأوقاف.

**حقيقة الوقف ومشروعيته:**

تشير حقيقة الوقف إلى إبقاء أصل الشيء وصيانته وصرف العائدات منه في وجوه البر والخير المحددة، وأنّ الشيء الموقوف لا يخرج عن ملكية صاحبه عند أبي حنيفة، ويرى الصاحبان والفقهاء الآخرون أنّ المال الموقوف يرجع من ملكية صاحبه إلى ملكية الله سبحانه وتعالى، ومن ثم لا يسمح لصاحبه أن يتصرف به بأي شكل من الأشكال، بخلاف أن يكون هو الناظر، فعندها يكون تصرفه فيه باعتبار كونه ناظرًا له. ورأى بعض الفقهاء الأحناف أنّ أبا حنيفة لا ينكر جواز الوقف بل ينكر لزوم الوقف، ومهما يكن من أمر فإنّه قد اتُّفق على جواز الوقف ولزومه وانتقال المال الموقوف من ملك صاحبه، حيث أجمعت الأمة على ذلك ولا مجال للنقاش في هذا الأمر (القاسمي، د.ت: 8).

أما تحقق الوقف وانتقال ملكيته من صاحبه، فهو يرجع إلى نوعية الوقف، فمثلًا: تعيين حدود الأراضي التي تم وقفها للمسجد يكون بمثابة انتهاء الملكية من صاحبه، وأحيانًا قضاء القاضي أو تسليمه المال الموقوف إلى الناظر يكون بمثابة انتهاء الملكية منه، أما أبو يوسف فيرى أنّ الواقف إذا تلفظ بالوقف ففيه كفاية لتحقق الوقف، وعليه الفتوى سواء تم تحويله للناظر أو لم يتم التحويل، فإذا قال الرجل: وقفت الشيء الفلاني، فخرج من ملكيته إلى ملكية الله تعالى فلا يجوز وهبته وبيعه ووصيته (القاسمي، د.ت: 9). بالتالي، فإنّ جوهر حقيقة الوقت يشير لتحبيس العين عن وجه من وجوه البر والخير، ومنع التصرف بها

من قبل المالك، ومن قبل الموقوف عليه معًا، أما الجهة التي تستفيد من الوقف فهي الجهات الموقوف عليها من منافعها (الأسرج، 2018: 14).

**واقع الوقف الإسلامي في فلسطين:**

يكتسب الوقف أهمية كبيرة في فلسطين بشكل خاص، فقد ساهم هذا النظام في مختلف مجالات الحياة المدنية من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي، فمثلًا يمكن الإشارة إلى رعاية الفقراء والأيتام والأرامل والمسنين، وتوفير مياه الشرب وتعبيد الطرق وإنشاء المدارس والكتاتيب ودعم طلبة العلم، وتوفير المأكل والمشرب والإقامة للمحتاجين والمسافرين، وإقامة المستشفيات ودعم الأبحاث الطبية والصيدلة، وتوفير الدواء للمرضى، هذا عدا عن الدور العسكري والسياسي الذي كان يقوم الوقف به، من خلال دعم وإمداد الجيش والمرابطين بالعتاد والمؤن وإصلاح الحصون والقلاع وافتداء الأسرى (عمر، 2002: 7).

وقد استمرت الأوقاف في فلسطين والقدس بشكل خاص في القرون الأولى من البعثة النبوية وما بعدها، فكان البناء الأموي للمسجد الأقصى ولمسجد قبة الصخرة، وأوقفت بعدها الأسبلة والتكايا والمستشفيات ودراسة الطب والآبار والمساجد والمدارس، وأوقفت الممتلكات للصرف على طلاب العلم ومعلميهم وإيواء الطلبة والوافدين وإطعامهم وكفالتهم بمبالغ نقدية تُدفع لهم بشكل دوري، وأُوقفت المقابر، وتم مساعدة الأرامل والمحتاجين، والذين شدوا الرحال إلى المسجد الأقصى وتقطعت بهم السبل، كما كان الوقف في القدس بشكل خاص وفلسطين بشكل عام يقوم بما تحمل أعباءه عدة وزارات مجتمعة، كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والصحة والتربية والتعليم العام والإسكان والتعمير والدفاع والري، فضلًا عن وزارة الأوقاف (عطية، 2010: 20).

يعتبر نظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وإنسانية، والتي جعلت الدولة الإسلامية توليها اهتمامًا بالغًا.

تزايدت منذ بدء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد قيام "إسرائيل" عام 1948م الاعتداءات على الممتلكات الوقفية، سواء منها ذات الطابع الديني كالمساجد والزوايا والكنائس والمقابر، أو ذات الطبيعة المدنية كالعقارات والأراضي والأشجار، وأُصدر قانون لشرعنة الاستيلاء على هذه الأراضي والممتلكات الوقفية (כאמל، ד.ט : עמוד 9). ولكن رغم ذلك لا يوجد توثيق دقيق لهذه الاعتداءات لعدة أسباب، منها: الوضع غير القانوني وغير المنظم والموثق بشكلٍ كامل وسليم للأراضي في فلسطين، حيث لم تخضع غالبيّة الأراضي لإجراءات التسجيل الرسمية النهائية، كذلك ضعف البنية الإدارية للأوقاف بعد الاحتلال الإسرائيلي للمدن والمناطق الفلسطينية، وعدم امتلاك الفلسطينيين للآليات القانونية والكافية لحصر وحماية الممتلكات الوقفية بشكل عام (عمر، 2002: 8).

بدأت الاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف الفلسطينية بعد نكسة عام 1967م، خاصة عند قيام إسرائيل بهدم حارة المغاربة في مدينة القدس القديمة، ومن ثم قامت بطرد السكان الفلسطينيين الذين يقطنون بها، وذلك لإيجاد مكان واسع للمصلين اليهود أمام الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف (حائط البراق)، وقد كان لهدم هذه المنطقة الأثرية والتاريخية أثره الكبير على هذه الأوقاف، حيث أُزيلَ الوقف القديم في مدينة القدس القديمة، وأُزيلت معه الكثير من المساجد والزوايا والتكايا من الآثار الشاهدة على هذا الوقف (دمبر، 1992: 218).

وقد قامت الكنيست الإسرائيلية في عام 1973م بتعديل قانون أملاك الغائبين، والذي هدفت إسرائيل من خلاله إلى إضفاء غطاء شرعي على المُصادرة، حيث جاء في هذا القانون أنّه: "إذا قبِل ساكن المبنى التعويض، فإنّ هذا يعني أنّ حقوق الملكية كافة قد صُفِّيت، وأنّ الحكومة ستعترف بهذا الإجراء بوصفه تغييرًا شرعيًا للملكية، وينطبق هذا الأمر على الحالات التي يتضح فيها أنّ ساكن المبنى لا يملك الملك المقصود"، أما إدارة الأملاك الوقفية في مدينة القدس لم تكن تملك شيئًا سوى الاعتراض والاحتجاج على هذه القوانين الجائرة، وترفض الاعتراف بشرعية هذه المصادرات الإسرائيلية لأملاك الوقف الإسلامية (دمبر، 1992: 225).

وفي نهاية سبعينات القرن الماضي، وتحديدًا عام 1977م، بدأت ذروة الحفريات الإسرائيلية في فلسطين خاصة حول المناطق المقدسة، وقد انتشرت هذه الحفريات في المدينة القديمة في القدس عام 1986م بهدف هدم وتفريغ واستهداف المناطق الوقفية الفلسطينية وتعريضها للانهيار كما هو الظاهر، وإن ادعت السلطات الإسرائيلية أنّ الهدف اكتشاف الآثار لتنشيط السياحة. وزادت هذه الحفريات والاستهدافات منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اليوم، ففي عام 1996م أُعيد فتح نفق خطير في عيد الغفران اليهودي، فضلًا عن قيام وتخصص مجموعات صهيونية متطرفة تهدد صباح مساء بهدم المسجد الأقصى كأكثر الأوقاف الفلسطينية أهمية، مما جعل إسرائيل تحاول استهدافه والاستيلاء عليه، وقد تزايدت هذه الاستهدافات على الأماكن المقدسة والوقفية في فلسطين مع دخول أرئيل شارون ساحة المسجد الأقصى عام 2000م، ثم بدأ الاستهداف الإسرائيلي للأوقاف الفلسطينية، ومن أهمها المقابر، والتي تؤكد إسلامية هذه الأرض، حيث اجتهدوا في إزالة أي معلم وقفي في مناطق فلسطين وخاصةً الضفة الغربية (الصلاحات، 2011: 78 وما بعدها). كما بدأت إسرائيل بإصدار أحكامها بمصادرة الأوقاف الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948م (Suleiman، 2015: 108).

يتضح للباحث أنّه منذ سنوات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ظل الصراع بين الطرفين على الأوقاف، حيث قامت إسرائيل بإصدار القوانين لهدم وتجريف الأماكن المقدسة لإجبار سكانها على إخلائها، ووضع اليد على أراضي الغائبين من أجل استيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد ظل الصراع بين الطرفين على الأوقاف حتى جاءت السلطة الفلسطينية، والتي قامت بدروها بالاهتمام بالمؤسسات الوقفية ودعمها ومساندتها وترميمها قدر المستطاع.

أما الأوقاف الفلسطينية في قطاع غزة فقد أدارتها الإدارة المصرية بشكل مؤقت بعد نكبة عام 1948م، واستمر هذا الحال حتى عام 1994م وهو عام قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنذ ذلك الحين تحسّنت فرص الاستثمار في أموال الوقف، وتوسّعت مجالات استثماراتها وكيفية استعمالها، ففتح المجال للاستثمار في كافة المشاريع التنموية، حيث

أُقيمت المصانع والورش والمشاريع التجارية والزراعية بنوعيها النباتي والحيواني بإيجارات موحدة، وضمن سياسة صاغتها لجنة الإشراف على تأجير الأراضي الوقفية، واستثمارها في وزارة الأوقاف، مما انعكس إيجابًا على قيمة الإيرادات (بكر، 2009: 55).

وقد حظيت وزارة الأوقاف في قطاع غزة باهتمام بالغٍ من السلطة الفلسطينية، وذلك من حيث تنمية مواردها ونشاطاتها التشغيلية وأعمالها الخيرية. وقد حققت وزارة الأوقاف تطورات ضخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها مجال إقامة المشاريع الاستثمارية، كالأسواق والمراكز التجارية الضخمة، وكذلك المدارس الشرعية المنتشرة في مناطق السلطة الفلسطينية كافة، إضافةً إلى بناء المدارس العديدة التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية. أيضًا هناك العديد من الإنشاءات التي بُنيت من المدخولات الذاتية للوقف (بكر، 2009: 56 ما بعدها).

**المسائل الفقهية حول وقفية أرض فلسطين:**

نستعرض هنا بعض المسائل الفقهية التي تناولت موضوع وقفية أراضي فلسطين من خلال تتبع مسألة وقفية هذه الأرض منذ عهد الخلافة الراشدة وحتى اليوم، كما سنتطرّق إلى مدى اختلاف الفقهاء في وقفية فلسطين، وحرمة التصرف في فلسطين كأرض وقف إسلامي.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أقسام بعض أراضي الخلافة الإسلامية على النحو الآتي:

**الأراضي المستولى عليها بالفتح الإسلامي:**

تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أرض مُلكت عنوةً، وأرض مُلكت عفوًا لجلاء أهلها عنها، وأرض أُستولي عليها صُلحًا.

**أوّلًا: الأراضي التي فتحت عنوة، وفيها مسألتان:**

المسألة الأولى: الراجح أنّها تنتقل إلى الفاتحين وتصبح مُلكًا لهم بمجرد الاستيلاء عليها، وهو رأي الحنابلة، والمشهور عند المالكية، لأنّها مال زال عنه ملك المحاربين بالاستيلاء عليه، فصار

كالمباح تسبق إليه اليد، فيتم تملكه بإحرازه (الخرشي المالكي، 1317هـ: 128)، كذلك (الشربيني الشافعي، د.ت: 53).

المسألة الثانية: الراجح من أقوال أهل العلم أنَّ للإمام الخيار في وقفها وتركها ملكًا لأهلها، ووضع الخراج عليها أو تقسيمها بين الغانمين حسب ما تقتضيه المصلحة، فقال الحنابلة: إنّ الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمتها ووقفها، نظير خراج دائم يقرر عليها كالأجرة، وتكون أرضًا عشرية خراجية، العشر على المستغل، والخراج على رقبة الأرض (شمس الدين، 1415هـ: 173). وقال الحنفية: الإمام بالخيار، إن شاء قسمها بين المسلمين، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر، وإن شاء أقر أهلها عليها، ووضع على رؤوسهم الجزية، وعلى أراضيهم الخراج، فتكون أرض خراج، وأهلها أهل ذمة. قال ابن عابدين: القسمة بين الغانمين أوْلى عند حاجتهم، وتركها بيد أهلها أوْلى عند عدم الحاجة لتكون عدة للمسلمين في المستقبل (السرخسي، د.ت: 10-37)، وكذلك (ابن عابدين، 1399: 316).

ومن أقوى ما يستدلُّ لهذا الرأي: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك قرى لم يقسمها، وقد ظهر على مكة عنوة وفيها أموال فلم يقسمها، وظهر على قريظة والنضير، وعلى غير دار من دور العرب، فلم يقسم شيئًا من الأرض غير خيبر، فكان الإمام بالخيار: إن قسم كما قسم رسول الله فحسن، وإن ترك كما ترك رسول الله غير خيبر فحسن (شهاب الدين، 1323هـ: 202).

**ثانيًا: الأرض التي جلا عنها أهلها خوفًا:**

ويطلق العلماء على هذا النوع من الأراضي مصطلح "الفيء"، وهو المال الذي حصل من الحربيّين بلا قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب، كالجزية والعشور التجارية (ابن رشد، د.ت: 389). وقد اتفق العلماء بأنَّ ملكيتها تنتقل إلى بيت مال المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها، فتصير أملاكًا للدولة ووقفًا للمسلمين، حيث يضع الإمام عليها خراجًا يؤخذ كأجرةٍ ممن يعامل عليها من مسلم أو معاهد، والسبب في أنّها تصبح وقفًا لأنّها ليست غنيمة، فكان حكمها حكم الفيء، يكون للمسلمين كلهم (الدسوقي المالكي، ج2، د.ت: 175).

**ثالثًا: الأرض التي فُتحت صلحًا:**

وحكم هذه الأراضي يختلف حسب عقد الصلح وموجبه، فإما أن يقع الصلح على أن تكون الأرض للمسلمين، ففي هذه الحالة تصبح الأرض وقفًا لهم، كأرض العنوة، وتعتبر من بلاد الإسلام، كالأرض التي جلا عنها أهلها، لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم فتح خيبر، وصالح أهلها على أن يعمروا أرضها، ولهم نصف ثمرتها، فكانت للمسلمين دونهم. قال ابن عمر_ رضي الله عنهما_: "عامل النبي صلى الله عليه وسلم خيبر بشِطر ما يخرج منها من ثمرٍ أو زرع" (البخاري، ج3، 1422هـ: 105).

ويوضع على هذه الأرض الخراج، ويكون تابعًا لها، فإذا اشترى مسلم ظل ملتزمًا بضريبة الخراج، لأنّه يعتبر أجرة في نظير الانتفاع بالأرض، وهذا أمر متفق عليه بين الفقهاء (البهوتي، ج3، 1421هـ: 75). وإما أن يقع الصلح على أن يكون بعض الأرض ملكًا لأصحابها، وفي هذه الحالة تكون الأرض ملكًا لهم بموجب الصلح، ولكن يوضع الخراج على الأرض يؤدونه عنها، ويعطى لبيت المال (الشافعي، ج4، د.ت: 103)، وهذا الخراج يعتبر في حكم الجزية، فمتى أسلموا سقط عنهم، بدليل ما كتب عمر بن عبد العزيز لعماله: "ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض" (البيهقي، ج9، 1414هـ: 144).

من خلال استقراء تاريخ الفتح الإسلامي لفلسطين، نجد أنّ غالبيّة أراضي فلسطين فُتحت عنوة، بخلاف مدنها التي فتحت صلحًا، فعندما تقوم الحرب مثل مواجهة أجنادين تكون بين جيشين وليس ضد سكان المدن، وكذلك مواجهة اليرموك التي تقع خارج فلسطين وهزيمة الجيش البيزنطي في اليرموك. فُتحت كل فلسطين للجيش المسلم واستسلمت بما في ذلك القدس.

**أراضي الموات التي تم إحياؤها داخل الدولة الإسلامية:**

والموات هو ما لا يملكه أحد ولا ينتفع به من الأراضي لانقطاع الماء عنه أو لغلبة الماء عليه، وما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة، بأن غلبت عليه الرمال مثلًا، ولا يكون مملوكًا لمسلم أو ذمي، وأن يكون في رأي أبي يوسف- صاحب أبي حنيفة- بعيدًا عن القرية، بحيث إذا وقف

إنسان في طرف الدور، فصاح، لا يُسمع صوت من كان فيه. إلا أنّ هذا الشرط غير معتبر عند أكثر العلماء، وإنّما يكفي عدم ارتفاق أهل القرية به وإن كان قريبًا منهم، فإذا كانت الأرض مملوكة لأحد لم تكن مواتًا، وإذا لم يعرف مالكها فهي لقطة يتصرف بها الإمام (الزحيلي، د.ت: 4609).

وإحياء الأرض، أي إصلاحها ببناء أو غرس أو سقي أو تفجير ماء أو حرث، بحيث تصبح الأرض منتفعًا بها (ابن الهمام، ج8، د.ت: 136)، كذلك (الحصفكي، ج5، 1423هـ: 306)، لقول النبي صلّى الله عليه وسلم: "مَنْ سَبَقَ إِلَى مَاءٍ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ " (السجستاني، ج3، د.ت: 177).

**حكم أراضي فلسطين ووقفيتها:**

لقد تبيّن لنا أنَّ أراضي فلسطين قد أصبحت بالفتح الإسلامي دار إسلام، إما صلحًا، وإما عنوة والسواد الأعظم من أراضيها كان عنوة. وبناءً على ذلك، فإنّ حكمها حكم السواد، إذ وقفها عمر عند الفتح على سائر المسلمين من مهاجرين وأنصار ومن يأتي بعدهم إلى قيام الساعة، وضرب عليها الخراج، أي أنّ كل مسلم على وجه الأرض اليوم وكلّ مسلم سيولد إلى قيام الساعة له نصيب من هذه الأرض، فرقبتها ملك للمسلمين جميعًا وهم شركاء في خراجها (شومان، د.ت: 20).

وقد كان رأي إسحاق رايتر -الأستاذ بالجامعات الإسرائيلية- بموضوع وقف عمر رضي الله عنه لهذه الأرض، بأنّ هذه النظرة ما هي إلّا تقليد منسوب إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، بينما تتجاهل في نفس الوقت المصادر والممارسات الإسلامية المهمة الأخرى. وهذا يعكس، كما لاحظ إيمانويل سيفان، الاتجاه الإسلامي لإضفاء الطابع المثالي على عمر. ويعزو رايتر الأمر بأنّه يتعلّق بالمناورة بين المفاهيم التقليدية والأيديولوجية الحديثة، وفي هذه الحالة هو التفاعل بين سابقة عمر والهدف الحديث للأراضي الوطنية (الإسلامية). إنّ حقيقة هذه الجماعات الأصولية تميل لتقديس التقاليد من ناحية، ووضعها في شكل أيديولوجي حديث من ناحية أخرى (Reiter، 176 :2007 ).

**الدور الاقتصادي والاجتماعي والديني لأرض فلسطين كأرض وقف إسلامي**

شكّل الوقف عبر التاريخ في فلسطين الرافعة الأساسية سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو تعليميًا لحياة المجتمع الفلسطيني، وذلك باعتباره المؤسسة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي قادت النمو الحضاري والحركة الفكرية في فلسطين، لدرجة أنّ أرباح الوقف هي التي حفظت إعمار وصيانة المسجد الأقصى المبارك، وقد خُصّص قسم كبير من الوقف في فلسطين لخدمة المسجد النبوي في المدينة المنورة، ولخدمة المسجد الحرام في مكة المكرمة، وقسم منه كان موقوفًا لخدمة الأزهر الشريف ورسالته العلمية (بكر، 2009: 2-3).

**الدور الديني لفلسطين كأرض وقف إسلامي:**

كان ولا يزال للوقف دور مهم في نشر الدعوة الإسلامية وتعليم المسلمين أمور دينهم ودنياهم، وذلك منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كانت المؤسسات الوقفية توفر السلع والخدمات التي تتراوح بين التعليم والرعاية الصحية والمياه وتقديمها أدوارًا دينية عديدة (Islahi،2003:1 ). أما في فلسطين فقد انتشرت هذه المؤسسات الدينية والوقفية، وفي مقدمتها المساجد، ثم الربط والخوانق والزوايا والخلاوي، حيث ارتبط وجود تلك المؤسسات غالبًا بوجود الوقف (صبح، 2013: 46).

إنّ لفلسطين الكثير من الأدوار والمكانة العظيمة وهو ما يدلل على وجود عدة أحاديث نبوية شريفة في ذلك، فقد حباها بالخير والبركة، وبين الخصائص التي تميزت بها، وقد أولاها المحدثون وأصحاب التصانيف مكانة عالية، وذكروا ما قاله فيها النبي صلى الله عليه وسلم، فمنهم من أفرد الموضوع بتصنيف خاص، ومنهم من ذكر من فضائلها الكثير، فبَوبوا لفضل فلسطين أبوابًا خاصة ضمن أحاديث الفضائل التي ذكروها من كتبهم، وما تتمتع به هذه البلاد من فضائل ومكانة دينية (الشريدة، 2014: 45). يحدثنا عنها شيخ الإسلام ابن تيمية فيذكر فضائلها في عبارات قال فيها: "فيها المسجد الأقصى، وفيها مبعث الأنبياء، وإليها هجرة إبراهيم، وإليها مسرى نبينا، ومنها معراجه، وبها ملكه، وعمود دينه وكتابه، والطائفة المنصورة من أمته، وإليها المحشر والمعاد"(ابن تيمية، ج27، 2005: 267).

كما انتشرت في فلسطين مبانٍ شُيدت بوصفها مقامات أو مزارات للعديد من الشخصيات الإسلامية الدينية والتاريخية التي عاشت في فلسطين، ويندر أن تجد قرية ليس فيها مقام لأحد الأنبياء أو الأولياء الصالحين، حيث يقسم أصحاب المقامات إلى قسمين: الأول ينتمي لأنبياء اعترف الإسلام بنبوتهم، مثل: نوح ولوط وإبراهيم وعيسى وإسحاق ويوسف وزكريا وموسى وغيرهم، والثاني ينتمي إليه الأولياء والصالحون المسلمون مثل أقارب النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وأقطاب الصوفية والنساك والمجاهدين وغيرهم، حيث كانت هذه المقامات والمزارات تحظى بعناية مستمرة من قبل الناس والمسؤولين على حد سواء (عبد الكريم، 2012: 46).

**الدور الاقتصادي لمؤسسة الوقف في فلسطين:**

تعدّ الأراضي الفلسطينية مخزنًا من الأملاك الوقفية التي تؤدي دورًا اقتصاديًا كبيرًا وبارزًا، حيث يمكن تقسيم الأوقاف فيها إلى: الأراضي وتشمل - الأراضي المستغلة وغير المستغلة، الزراعية وغير الزراعية. العقارات وتشمل - المباني والوقفيات المستغلة وغير المستغلة الموجودة داخل المدن أو في القرى والبلدان التابعة لتلك المدن، والمقامات والمقابر والمساجد (عطية، 2010: 22 وما بعدها).

تشير الكثير من الدراسات التي أجريت حول الوقف في فلسطين إلى تدني إيرادات الممتلكات الوقفية في فلسطين، بسبب قوانين الإيجار المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية، والذي يمثل عائقًا أساسيًا أمام استغلال هذه الممتلكات بشكل اقتصادي أمثل، خاصة وأنّ المحال التجارية والمخازن والعقارات الوقفية بشكل عام لا تتجاوز أموال الإيجارات لديها عشرات الدنانير، وهو ما جعل هذه الإيجارات متدنية، مما يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من وراء تأجير العقارات الوقفية (عطية، 2010: 26).

وهكذا، فإنّ الوقف يعتبر موردًا مهمًا في النواحي الاقتصادية، حيث يسهم بدوره في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، خاصة وأنّ المضمون الاقتصادي للوقف لا يعني تجميد رأس المال والثروة الوطنية وحبسها عن إدارتها والانتفاع بها، بل هو مصدر اقتصادي يهدف إلى

توليد دخل مستمر، يوفر حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال الاستثمار الذي يعتبر أحد أهم المبادئ في الاقتصاد الإسلامي (الزيدي، 2018: 64). كذلك يعتبر الوقف أحد الأنشطة المهمة في تفعيل وإدارة الدورة الاقتصادية، وتحقيق النمو ومعالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضخم والتنمية الاقتصادية وغيرها، فالباحث في الحركة الاقتصادية يدرك دور الوقف في تفعيل الدورة الاقتصادية وإنعاشها، حيث يساهم الوقف في معالجة الفقر من ناحية، ومساهمته في قيام المجتمع باستخدام الموارد التي وضعها الله سبحانه وتعالى تحت تصرفه (صبح، 2013: 40).

وقد عملت وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية على الاستثمار المباشر لأملاك الوقف في العديد من الحالات، حيث أنّ معظم هذه الاستثمارات كانت في المجال التجاري، إضافة إلى بناء عدد من المدارس الشرعية التي لا تهدف إلى الربح، إضافة لذلك هناك عدة مجالات في استثمار الأوقاف الفلسطينية، في المجال التجاري: حيث أنشأت وزارة الأوقاف في الأراضي الفلسطينية عدة أسواق تجارية، منها: سوق تجاري في كل من أريحا ونابلس وقلقيلية، إضافة إلى إنشاء عدد من المباني التجارية والإدارية التي تحتوي على محلات تجارية في الطابق الأرضي، ومكاتب إدارية في الطوابق العليا، وقد أُنشئت خمسة من المباني في مدينة غزة على أراضي وقف (عبد اللطيف، 2014: 154).

**الدور الاجتماعي لفلسطين كأرض وقف إسلامي:**

يشارك الوقف في تخفيف العبء المالي الملقى على عاتق الدولة في الإنفاق العام على التكافل الاجتماعي، وذلك بكفالة الأيتام والأرامل، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، والإنفاق على مشروعات البُنى الأساسية من الناحية الاجتماعية كقطاعات التعليم والصحة، ومحاربة الفقر، وتمويل وصيانة نظام المياه والمستشفيات والرفاه والتعليم والبناء وغيرها (Hoexter، 1998: 23). فمشروعات البنية الاجتماعية الأساسية هي تلك الخدمات التي لا يمكن أن تعمل الأنشطة في المجتمع بدونها، والتي توجه بدورها لخدمة المصالح العامة للمجتمع أكثر مما تستهدف الربح من وراء إقامتها وتقديمها. ومن أهم الشواهد على هذا النوع من الوقف،

هو الأوقاف على التكامل الاجتماعي من إحسان للفقراء والتخفيف من معاناتهم، وعلى الغرباء وعابري السبيل والعاجزين عن الحج، والأيتام والأرامل والمنقطعين، وإنشاء الزوايا والأربطة ودور رعاية الشيوخ والمسنين والضعفاء (العبد اللطيف، 1422هـ: 107-108).

كما تعددت أيضًا صور الأوقاف على مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية، فمن ذلك: الإنفاق على تشييد المدارس وتعيين المدرسين فيها والإنفاق عليهم وعلى طلبة العلم والعناية بتوفير مصادر للمعلومات من الكتب والمكتبات في المساجد والمدارس والربط والمستشفيات، والخدمات الدينية والتعليم والصحة والمساعدات الاجتماعية وغيرها (דגש، 2020: עמ' 1) ، وتمويل الدراسات البحثية والأنشطة الأكاديمية في مختلف المجالات العلمية، إلى دوره في مجال الرعاية الصحية، حيث أُنشئت بأموال الأوقاف العديد من المستشفيات وأوقفت دور لرعاية الأطفال وكذا التمويل وبسخاء على البحوث الطبية والعلوم الأخرى المرتبطة بها (العبد اللطيف، 1422هـ: 109).

قامت المؤسسة الوقفية الإسلامية في فلسطين طوال تاريخ الحضارة الإسلامية بدور مركزي في تنظيم المجتمع وتسيير شؤونه من خلال (المحمادي، 2009: 314 وما بعدها)، كذلك (רייטר، 1991: עמ' 6):

1. الوقف على المحتاجين والمعوزين: والذي يعمل على تخفيف معاناتهم وتأمين حياة كريمة لهم، وتجلّت مظاهر هذا الوقف في وقف الرباطات والخانات، حيث شملت تلك الأوقاف أنواعًا من ذوي الحاجة كالأرامل والمطلقات وغيرهم.
2. دور الوقف في الرعاية الاجتماعية: وتوفير الأمن الغذائي وعلاج مشاكل الفقر وإطعام الفقراء والمساكين، وإنشاء صناديق القرض الحسن وغيرها من وجوه البر المنتشرة في فلسطين.
3. دور الوقف في تعزيز الجانب الأخلاقي في المجتمع: وذلك من خلال التضييق على منابع الانحراف، كذلك هناك أوقاف لفك الديون عن الغارمين، والصرف على الفقهاء.

4. دور الوقف في الرعاية الصحية: والتي تتمثل ببناء المستشفيات الوقفية التي اهتمت بها فلسطين من خلال إمدادها بالأدوية ووسائل العلاج، وإنشاء مستشفيات عامة ومتخصصة.

**الدّور الثقافي والتعليمي لفلسطين كأرض وقف إسلامي:**

كان للوقف الثقافي والتعليمي دورٌ في فلسطين على وجه الخصوص، وذلك من خلال تشييد صروح العلم والثقافة، وما تتضمنه من مؤسسات تعليمية ودينية ومكتبات ومستشفيات وغيرها (Sroor, w.d: 83)، وتأمين الظروف المناسبة للفقهاء والعلماء في النشر والتأليف وغيرها، حيث كانت الأوقاف العلمية والثقافية من أهم ما اعتنى به المسلمون في تاريخهم، وكذلك توظيف الأوقاف من أجل إتاحة الثقافة الأكبر للناس خاصة في ظل وجود التعليم المفتوح في المساجد للعامة (الجمل، 2007: 113). وكان الوقف في مجال التعليم ظاهرة اجتماعية، إذ لم تكن هناك موازنات مالية للدولة من أجل منافسة نظام الوقف في رعاية خدمات التعليم والتي أثبتت فعالية عالية في استقطاب أفراد المجتمع من شتى الشرائح المختلفة (مجمع الفقه الإسلامي، 2007: 6).

يلعب الوقف الإسلامي في فلسطين دورًا متميزًا في دعم العلوم والمؤسسات الثقافية المنتشرة في أرجاء فلسطين كافة، والتي تتمثل في الآتي: رعاية المساجد وما أُنشئ من مدارس حولها كالمدرسة الدينية في الأقصى، ومدرسة الروضة بالقدس، وثانوية الأقصى الشرعية، والمدارس في نابلس، ومدرسة النجاح الوطنية، وأيضًا رعاية دور القرآن الكريم والحديث الشريف التي أُنشئت في المدارس، ومنها دار القرآن الكريم في القدس، ودار الحديث الشريف في القدس، ودار القرآن الكريم في نابلس وغيرها، ورعاية المعاهد الشرعية في فلسطين ومنها المعهد الشرعي في القدس الشريف، والمعهد الإسلامي في منطقة الشمال ومركزه في نابلس، ومعهد فلسطين الديني، ومعهد قلقيلية الشرعي، ورعاية الجامعات التي أُنشئت في فلسطين ومنها محاولة إنشاء جامعة المسجد الأقصى، وجامعة القدس الشريف، وكلية الدعوة وأصول الدين في أم الفحم، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بباقة الغربية. وكذلك دور

الوقف في رعاية المؤسسات الثقافية في فلسطين والتي تمثلت في رعاية دار كتب المسجد الأقصى، والمكتبة الخالدية العمومية، والمكتبة البديرية في القدس الشريف، ومكتبة المسجد الإبراهيمي في الخليل، والمكتبة في مدينة عكا، ومكتبة جامعة يافا الكبير، وغيرها (الدراويش، 2017: 8).

وقد لعبت الأوقاف الثقافية دورًا مهمًا في حماية الهوية الوطنية الفلسطينية بمكوناتها كافة، فمن خلالها حافظ الفلسطينيون على تقاليدهم وعاداتهم وموروثهم الثقافي، إضافة إلى ممتلكاتهم الحضارية ومقدساتهم وقيمهم وسلوكهم، فقد حُرِم المجتمع الفلسطيني طويلًا من مؤسساته الثقافية التي تُعنى بالمشهد الثقافي والحضاري في فلسطين، وكان لاهتمام الجامعات بالمشاركة في الأدب الفلسطيني وموروثه الثقافي من خلال الدراسات والرسائل الجامعية أثر كبير في تواصل مسيرة هذا الموروث التي ينبغي الاهتمام بها بشكل كبير، وذلك عبر التنسيق بين المؤسسة الثقافية ووزارة التعليم العالي والجامعات، لإنشاء معاهد الفنون المسرحية والاهتمام بالمسرح المدرسي، وإدماج مادة المسرح، والحفاظ على الموروث الثقافي في مناهج التعليم (المغربي، 2017: 1-2).

وبالتالي، فقد انتشرت المؤسسات الوقفية في ربوع فلسطين كافة، حيث ظهرت مئات المباني سواء ما يتعلق بالمباني الدينية كالمساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم والخانقات والرباط والمقامات الدينية والمزارات، أو ما يتعلق بالمباني المدنية كالمؤسسات الوقفية المختلفة المتعلقة بالاقتصاد والصحة والتعليم وغير ذلك، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أنّ فلسطين غنية بهذه المؤسسات الوقفية، وهو ما وهبها أهمية كبيرة وواضحة منذ بداية الحضارة الإسلامية وحتى اليوم.

## الخاتمة

بعد تمام الدراسة لموضوع حُرمة فلسطين كوقف إسلامي ذي أبعاد عصرية، والنتائج المترتبة على ادعاء العديد من الآراء سواء الفقهية أو الشخصيات المختلفة بوقفية أرض فلسطين بشكل كامل. فإنَّ أراضي فلسطين قد أصبحت بالفتح الإسلامي دار إسلام، إما صلحًا وإما عنوة، والسواد الأعظم من أراضيها كان عنوة. وبناءً على ذلك، فإن حكمها حكم السواد، إذ وقَفها عمر عند الفتح على سائر المسلمين من مهاجرين وأنصار ومن يأتي بعدهم إلى قيام الساعة وضرب عليها الخراج، أي أنّ كل مسلم على وجه الأرض اليوم وكل مسلم سيولد إلى قيام الساعة له نصيب من هذه الأرض فرقبتها ملك للمسلمين جميعًا.

وما قام به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ما هو إلا أمر جديد على الأمة في ذلك الوقت، لمخالفته لقانون متعارف عليه بين المسلمين من تقسيم الغنائم كما ورد في القرآن الكريم على الفاتحين. وفي ذلك قاعدة فقهية وقانونية، ترتب عليها **اعتبار أرض فلسطين كلها وقفًا إسلاميًّا على الأمة الإسلامية إلى يوم القيامة**.

من خلال الدراسة، تبين العديد من النتائج والتي تتلخص في أنّ نظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وإنسانية، وظلت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدًا حيًا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل. لم يكن هناك أي مشاكل بين السكان الأصليين من الفلسطينيين وبين الوافدين إلى فلسطين سواء كانوا يهودًا أو غيرهم في بادئ الأمر، فقد ظهرت المشاكل الحقيقية بعد وعد بلفور، حيث ظلت العلاقة قوية بين الطرفين لفترة طويلة.

وقد ظلّ الاهتمام الإسلامي بأرض فلسطين ووقف الأوقاف عليها، من أجل الاعتناء بتلك الأوقاف، من مدخولات الأوقاف التي وقفت عليها، وذلك منذ الدولة الأموية مرورًا بالعباسيين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين وغيرهم، حيث اهتمت تلك الدول بوقف الأوقاف في فلسطين خاصة ما يتعلق بالمساجد والمدارس والخانات وغيرها.

ومنذ سنوات الاحتلال الإسرائيلي الأولى لفلسطين ظل الصراع بين الفلسطينيين وبين إسرائيل على الأوقاف، حيث قامت إسرائيل باتخاذ عدة خطوات، منها إصدار القوانين العديدة لهدم وتجريف الأماكن المقدسة لإجبار سكانها على إخلائها، وضع اليد على أراضي الغائبين من أجل تيسير وتهيئة الظروف واستيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد ظل الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل على الأوقاف في المناطق الفلسطينية، حتى جاءت السلطة الفلسطينية، والتي قامت بدورها بالاهتمام بالمؤسسات الوقفية ودعمها ومساندتها وترميمها قدر المستطاع، كونها تدرك أنّ هناك منافع وواردات جراء تشغيلها، حيث أنّ هناك الكثير من المؤسسات الوقفية التي تنفق من وارداتها الذاتية.

انتشرت المؤسسات الوقفية في ربوع فلسطين كافة، حيث ظهرت مئات المباني سواء ما يتعلق بالمباني الدينية كالمساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم والخانقات والرباط والمقامات الدينية والمزارات، أو ما يتعلق بالمباني المدنية كالمؤسسات الوقفية المختلفة المتعلقة بالاقتصاد والصحة والتعليم وغير ذلك. واعتبر الوقف بناءً عليه موردًا مهمًا في النواحي الاقتصادية، حيث يسهم بدوره في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، ويشكّل مصدرًا اقتصاديًا لتوليد دخل مستمر، يوفر حاجات المستهدفين، وذلك من خلال الاستثمار الذي يعتبر أحد مبادئ الاقتصاد.

هناك العديد من المعوقات التي حالت دون تقدم الوقف الإسلامي الثقافي والتعليمي في فلسطين، وهذه التحديات إما داخلية تتعلق بالفلسطينيين وإما خارجية تتعلق بالممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، حيث قامت إسرائيل لسنوات طويلة بإصدار عشرات القوانين والممارسات ضد الأوقاف الفلسطينية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو أراضي ال 48، تمثلت هذه القوانين في مُصادرة أراضي الوقف ومؤسساته، وكذلك في زيادة عمليات التهويد وغيرها من الممارسات والقوانين التي استمرت لسنوات عديدة.

## المصادر والمراجع

### المصادر الأولية

ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت861هـ). **فتح القدير شرح الهداية للمرغيناني**. ج.8. القاهرة: مطبعة مصطفى محمد، د.ت.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد. **مجموع الفتاوي**. ج.27. ط.3. تحقيق وتخريج عامر الجزار وأنور الباز. المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

ابن رشد، محمد بن أحمد، الشهير بابن رشد الحفيد (ت595هـ). **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**. ج.1. مصر: مطبعة الاستقامة، د.ت.

ابن عابدين، محمد أمين. **رد المحتار على الدرِّ المختار المعروف بحاشية ابن عابدين**. ج.3. ط.2. بيروت: دار الفكر، 1399.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه -صحيح البخاري**، ج.3. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، طبعة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط.1. 1422هـ.

البهوتي الحنبلي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس (ت1051هـ). **كشاف القناع عن متن الإقناع**. ج.3. المملكة العربية السعودية: وزارة العدل، 2000.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت458هـ). **السنن الكبرى**. ج.9. ط.1. تحقيق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ.

الحصفكي الحنفي، محمد بن علي، (ت1088هـ). **الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار**. ج.5. ط.1. تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم. د.م.: دار الكتب العلمية، 2002.

الخرشي المالكي، محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي (ت1101هـ). **فتح الجليل على مختصر العلامة خليل**. ج.3. ط2. د.م.: مطبعة بولاق، 1317هـ.

الدسوقي المالكي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت1230هـ). **حاشية الدسوقي في الشرح الكبير للدردير**. ج.2. مصر: مطبعة البابي الحلبي، د.ت.

السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت275هـ). **السنن**. ج.3. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

السرخسي، شمس الدين. **المبسوط**. ج.15. د.م.: دار السعادة، د.ت.

الشافعي، محمد بن إدريس (ت204هـ). **الأم**. ج.4. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، د.ت.

شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت751هـ). **زاد المعاد في هدي خير العباد**. ج.2. ط.27. بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، 1994م.

شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت977 هـ). **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**. ج.4. مصر: مطبعة البابي الحلبي، د.ت.

شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري (ت923هـ). **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**. ج.5. ط.7. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. ط.1. تحقيق قصي محب الدين الخطيب. القاهرة، مصر: دار الريان للتّراث، 1986.

الواقدي، محمد بن عمر. **فتوح الشام**. ج.1. ط.1. مصر: المطبعة العثمانية المصرية، 1935.

**الكتب العربية**

الأسرج، حسين عبد المطلب. **اقتصاديات الوقف**. الصومال: مطبوعات جامعة كاي، 2018.

البديري، هند أمين. **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**. د.م.: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1998.

الجابري، محمد. **موسوعة دول العالم: حقائق وأرقام**. القاهرة: مجموعة النيل الدولية، 2000.

جبارة، تيسير. **تاريخ فلسطين**. ط.1. عمان: دار الشروق، 1998.

الجمل، أحمد محمد. **دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**. ط.1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2007.

الدباغ، مصطفى مراد. **بلادنا فلسطين**. ج.9. قسم 2، رقم 1. بيروت: دار الطليعة، 1975.

الدجاني، أحمد زكي. **مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل**. ط.1. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999.

الرويضي، أحمد. **الآليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس**. ط.1. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

الزحيلي، وَهْبَة بن مصطفى. **الفقه الإسلامي وأدلته**. ج.6. ط.4. دمشق: دار الفكر، د.ت.

زعيتر، أكرم. **القضية الفلسطينية**. ط.3. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986.

الزغيبي، أحمد بن عبد الله. **العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الإسلامي والموقف منها**. ج.4. السعودية: مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، 1417هـ.

الشريف، دعاء. **التوراة تثبت أنّ فلسطين أرض عربية**. ج.1. بيروت: دار أبعاد، 2016.

شوفاني، إلياس. **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

صالح، محسن محمد. **دراسات فلسطينية (1): فلسطين: سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. ط.1. كوالالمبور، ماليزيا: د.ن، 2002.

صالح، محسن محمد. **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية (الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020.

الصلاحات، سامي محمد. **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**. ط.1. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.

عبد الكريم، إبراهيم. **التعديات الصهيونية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين 1948-2011**. ط.1. الكتب 5، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2012.

العسولي، هداية محمود. **تاريخ فلسطين وإسرائيل عبر العصور**. مصر: دار أكتب، 2018.

العقاد، صلاح. **المغرب العربي (تونس، الجزائر، مراكش)**. ط.6. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.

كيالي، عبد الوهاب. **المطامع الصهيونية التوسعية**. مركز الأبحاث بيروت: "منظمة التحرير الفلسطينية"، تموز، 1966.

مجمع الفقه الإسلامي "الهند". **دور الوقف في التنمية**. ط.1. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 2007.

مركز الإنتاج الإعلامي. **دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور**. سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 1429هـ.

مصالحة، نور الدين. **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948**. ط.1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

وزارة الثقافة الفلسطينية. **الحج، العلم، الصوفية: الفن الإسلامي في الضفة الغربية وغزة**. سلسلة مسارات عرض "متحف بلا حدود" العالمية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007.

**الكتب المترجمة**

دمبر، مايكل. **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين 1948-1988**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. ترجمة عفيفة البستاني. ط.8. بيروت: دار الفارابي، 1985.

**الدّراسات العلمية**

أبو جعفر، أحمد. **دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008.

بكر، بهاء الدين. **سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلامية، 2009.

سلامة، عماد أحمد. **الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2015.

صبح، معتز محمد. **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلامية، 2013.

العايدي، رشيد. **الادعاءات الصهيونية على أحقيتهم في السيادة على فلسطين**. لندن: أكاديمية دراسات اللاجئين، 2021.

عبد اللطيف، ياسين هشام ياسين. **دور الوقف الإسلامي في التنمية العمرانية**. رسالة ماجستير غير منشورة. مصر: جامعة القاهرة، 2014.

عطية، فداء توفيق سعود. **توظيف الوقف الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال الضفة الغربية: الواقع والمأمول**. أبو ديس، فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، 2010.

الكرد، عودة سعيد. **فلسطين في عهد الدويلات الإسلامية 264-492هـ/ 877-1099م**، رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلامية، 2007.

**الدّراسات والأبحاث**

الزيدي، عبد الهادي محمود. "الوقف ودوره في تنمية موارد الدولة." **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية** مج. 26، ع. 2 (2018).

شومان، أمين. **أقسام الأرضين في الشريعة الإسلامية وأحكامها وتبيان حكم الإسلام في أرض فلسطين**، بحث منشور على شبكة الإنترنت. (د.ت).

العايدي، رشيد، محمد الطاهر بنادي، "الادعاءات الصهيونيّة على أحقيتهم في السيادة على فلسطين." **مجلة العلوم القانونية والسياسية** مج. 12 ع. 2 (2021)،

القاسمي، مجاهد الإسلام. **الوقف، بحوث مختارة مقدمة في الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الهند**. منشورات محمد علي بيضون. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

**المؤتمرات العلمية**

الدراويش، حسين. ووسيم الشولي. **الوقف الإسلامي في فلسطين وأثره في دعم التعليم الشرعي وتطويره: دراسة تاريخية وصفية**. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم الشرعي وسبل تطويره. نابلس: جامعة النجاح الوطنية بكلية الشريعة، 2017.

الشريدة، محمد حافظ. **مكانة الأقصى والقدس وفلسطين الدينية**. بحث مقدم لمؤتمر فلسطين: أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2014.

العبد اللطيف، بن عبد الله. **أثر الوقف في التنمية الاقتصادية**. بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، والذي نظمته جامعة أم القرى بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مكة المكرمة (1422هـ).

المحمادي، سلوى. **دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي**. بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية. السعودية: الوقف الإسلامي اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، الجامعة الإسلامية، 2009.

المغربي، عبد الرحمن. **الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها فضح ممارسات "احتلال التاريخ"**، ورقة بحثية قدمت إلى: مؤتمر المسئولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين، 26 سبتمبر (2017).

**المراجع العبرية**

דגש, חאלד. *נכסי הווקף המוסלמי בין האובדן להזנחה – המקרה של ווקף אסתקלאל בחיפה*. מחקר שפורסם. חיפה: חמו"ל, 2020.

כאמל, ריאן. *הפקעת הקרקעות הערביות בישראל, פרויקט השסע-היהודי-ערבי קיים*. ישראל: המכון הישראלי לדמוקרטיה, ל"ת.

רייטר, יצחק. *הווקף בירושלים 1-1948*. ירושלים: מכון ירושלים לחקר ישראל, 1999.

**المراجع الإنجليزية**

Hoexter, Miriam. *Endowment Studies in the Twentieth Century: The State of the Art*. Leiden: Brill, Jerusalem: the Hebrew University, 1998.

Islahi, Abdul Azim. *Waqf: A Bibliography, Islamic Economics Research Centre*. Kingdom of Saudi Arabia: Scientific Publishing Centre King Abdul-Aziz University, 2003.

Reiter, Y. "All of Palestine is Holy Muslim Waqf Land." *A Myth and Its Roots* (2007).

Sroor, Musa. *(W.D). infrastructural changes in the Waqf in Ottoman Jerusalem 1858-191*. Published research.

Suleiman, Haitham. "Conflict over Waqf property in Jerusalem: Disputed jurisdictions between civil and Shari'a courts." *Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law*. vol. 3 (2015).

**المراجع الإلكترونية**

روحي، محمد جواد. **الادعاءات الصهيونية بأحقيتهم في فلسطين**. موقع وكالة القدس للأنباء، 9 مايو، (1444هـ) للتفاصيل: http://qodsna.com/ar/340891

# ARABIC SECTION